وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تأثير تقلبات اسعار النفط في الانفاق العام في العراق

مشروع بحث مقدم الى رئاسة قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد
كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس
في العلوم الاقتصادية

من قبل الطلبة

مرتضى علي عبد الامير و مريم حسين كاظم

بإشراف

م.د احمد رعد عبد الكافي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

{وفوق كل ذي علم عليم}

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف ،الآية (٧٥)

الإهداء

((وآخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين))

إلى أهلي الأحباء ابي (علي عبد الأمير) وامي (وصال كاظم) أحببت أن أهديكم هذا التقرير كتعبير عن امتناني العميق لدعمكم الدائم وتشجيعكم المستمر. لقد كانت رحلتي مليئة بالتحديات والانتصارات، ولكن بفضلكم وبمساعدة الله، تمكنت من تجاوزها بنجاح.

في كتاب الله العزيز، قال تعالى في سورة الرعد: 'إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حتى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ' (الرعد: ١١).

هذه الآية تذكرنا بأهمية التغيير الداخلي لتحقيق التقدم والنجاح في الحياة. وأنا ممتن لدعمكم وتشجيعكم الذي ساهم في تحفيزي لتحقيق التغيير الإيجابي في حياتي.

أعلم أن كلمات الشكر لن تكفي لتعبر عن مدى امتناني لكم، ولكن أرجو أن تكون هذه الهدية التي أقدمها تعبيراً عن محبتي العميقة وامتناني الصادق لكم.

﴿الحمد الله حمدا وشكرا وامتنانا على البداء والختام ﴾

الى من اسمه زين اسمي وجعل له رونقا مختلفا عن الباقين وبذل ما يستطيع بذله لوصولي الى هذه النقطة ﴿ابي ﴾

اسى من حضنتني طيلة حياتي وزرعت في قلبي حب الحياة ومواصلة السعي تجاه احلامي ﴿امي ﴾

الى الذين كانوا مصدر قوتي ومنبع الحب النقي ﴿اخي واخواتي ﴾

الى من كان لي سند وعون بعد الله زميلاتي وكل من شارك بمساندتي لا كمال هذا الانجاز ﴿مريم –كوثر –قمر ﴾

ومن ثم الاهداء الاخير الذي يستحق ان يركز بثقه عالية وبأجمل صوره تذكر لي والى الجهد الذي بذلته """ على مدار سته أشهر واكثر ممتنه لي وتحقق ما كان بأمس حلما واصبح واقعا افتخر به اليوم ""الى من قال انا لها نالها ""

(مريم حسين كاظم)

شكر وتقدير

الحمدلله حمداً كثيراً مُباركاً فيه

لا يسع حروفي إلا ان تمتزج لتكون كلمات شكر وتقدير

ليس لأحد معين،، إنما لكل من ساهم معي واعانني وساندني في اتمام هذا العمل

وأخص بالشكر والعرفان استاذي الفاضل

الاستاذ (احمد رعد عبد الكافي)

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم حقاً

سعيتم فكان السعي مشكورا

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

الآية الكريمة	ب
المستخلص	ت
الاهداء	ث
الشكر والتقدير	ح
قائمة المحتويات	ج
المقدمة	١
منهجية البحث	٢-٣
المبحث الاول /	٤-١٢
المبحث الثاني/	١٣-١٨
المبحث الثالث /الصدمات	١٩-٢٥
المصادر	٢٨

المستخلص :-

يهدف البحث الى معرفة اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي اذ ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على النفط وهو اقتصاد احادي الجانب ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصادي العراقي فانه يعاني من ضعف في بناه التحتية واختلال في هياكله ويعاني من مشاكل عديدة مثل الكساد والتضخم وغيرها من المشاكل التي تؤثر على تطوره وازدهاره، وتعد عوائد النفط المصدر الرئيسي ان لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي مما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط على المستوى العالمي وان لتطورات اسعار النفط انعكاسات واضحة على الايرادات النفطية فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق، ويتضح لنا ان اقتصاد العراقي تأثر وال زال يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت به بل اصبح بكل متغيراته تابع لها وأن لتذبذب وتقلبات اسعار النفط العالمية الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني للبلد وتقليص دور القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة وان الارتفاع اسعار النفط انعكاسا ايجابيا على اوضاع الموازنة العامة وعلى الاقتصاد العراقي، ويشكل النفط عصب الحياة الاقتصاد العراقي والمصدر الاساسي لتوليد الدخل القومي وتمويل عمليات الاستيراد وبالتالي فان لتقلبات اسعار النفط العالمية الاثر الكبير على الاقتصاد العراق ي, لذلك البد من معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية الاخرى(زراعية، صناعية، خدمية، سياحية).

المقدمة

تتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فان التقلبات في الأسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب وتعد عوائد النفط المصدر الرئيسي ان لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والأنفاق الاستثماري الحكومي خلال السنوات الماضية، مما جعله عرضة للصدمات ا وان لتطورات اسعار النفط انعكاسات واضحة على الخارجية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط على المستوى العالمي، خصوص الإيرادات النفطية فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الأنفاق، الآمر الذي ي سهم في تحسن اداء النشاط اقتصادي، بالضافة الى ان ارتفاع اسعار النفط تنعكس ايجابيا على اوضاع الموازنة العامة والاقتصاد العراقي ويشكل قطاع النفط عصب الحياة للاقتصاد الوطني في العراق، والمصدر الأساسي لتوليد الدخل القومي من جهة، والمصدر الذي ال بديل له في توفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد من جهة اخرى, وذلك بسبب ضخامة العوائد النفطية وسهولة تحقيقها التي ال تتطلب نشاطا اقتصاديا حقيقيا، وتسهم الإيرادات النفطية في تكوين نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية وان العراق كان وال يزال يعتمد على العوائد المالية النفطية لتمويل الانفاق العام وعملية التنمية الاقتصادية، وان هناك عالقة طردية وايجابية بين اسعار العالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة اي ان في اسعار العالمي ة للنفط ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي وموازنته, كما ان الصادرات النفطية تؤثر بشكل ايجابي على رصيد الموازنة العامة في العراق وهذه النتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة ا على ذلك فانه البد من العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة، وذلك من خلال زيادة العامة، وبناء حصيلة الإيرادات ال ضريبية وزيادة الاتفاق الاستثماري.

مشكلة البحث :

ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي على النفط في صادراته وهو اقتصاد احادي الجانب ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصادي العراقي فانه يعاني من ضعف في بناه التحت واختلال في هياكله ويعاني من مشاكل عديدة اخرى مثل الكساد والتضخم وغيرها من المشاكل التي تؤثر على تطوره وازدهاره وتقدمه وبالتالي فان التقلبات في اسعار النفط العالمية البد من ان يكون لها اثر على واقع الاقتصاد العراقي وهذا ما سنراه في البحث.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية الدارسة في كونها تستعرض وتعالج موضوعاً غاية في الأهمية

ويحتل مكانة متميزة من بين المواضيع الاقتصادية في جميع بلدان العالم سواء أكانت

منتجة أم مستهلكة للنفط، وبخاصة البلدان المنتجة للنفط الخام والمعتمدة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية ، حيث تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على تقلبات أسعار النفط الخام وما ينتج عنها من آثار على

متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها انه من الممكن ان يكون هناك اثر واضح لتقلبات اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

يتمثل الهدف في معرفة واقع حال الاقتصاد العراقي وما يتصف به وبيان الاثر في التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية عليه

هيكلية البحث:

تتضمن الآتي : المبحث الاول : واقع الاقتصاد العراقي , احادية الاقتصاد واختلال بنيته , الاختلال في النفقات العامة , تدهور قطاع الخدمات , اثر السياسة الدولية في تقلبات اسعار النفط في العراق

، اما المبحث الثاني : مفهوم اسعار النفط , مفهوم تقلبات اسعار النفط (البترول) , المسار التاريخي لتقلبات اسعار(البترول) , العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط

, والمبحث الثالث : صدمات تقلبات اسعار النفط في العراق

المبحث الأول

واقع الاقتصاد العراقي

تعرض الاقتصاد العراقي الى كثير من المشاكل والأزمات منذ عقود سابقة وحتى الآن، فقد زادت معدلات التضخم بشكل كبير بسبب زيادة الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة لهذه الزيادات الى جانب تزايد معدلات البطالة التي ساهمت في زيادة حالت الفقر زيادة على تزايد المديونية الخارجية وانتشار الفساد بأنواعه في مجمل القطاعات الاقتصادية وبالتالي اصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات امام عملية التنمية والصالح .ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا الاقتصاد لصدمات لم يتعرض لها اي اقتصاد في المنطقة، ورافقته مشاكل وازمات منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر اذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد الى جانب تزايد حالت الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول، بالضافة الى حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بجميع انواعه في جميع القطاعات الاقتصادية، واصبحت هذه المشاكل تمثل تحديات ك بيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرقلة لعملية التنمية والصالح التي دعت اليه الحكومة في الفترة الخيرة، السيماء وان الختالات الهيكلية والقصور الواضح في عمل القطاعات الاقتصادية (قطاع الاستثمار والخدمات والميزان التجاري وغيرها) واقع ملموس، وان النهوض بالواقع الاقتصادي يتطلب تضافر الجهود العادة الاستقرار السياسي والمني من اجل توفير بيئة امنة في العراق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين القطاعات الاقتصادية وخلق تنمية حقيقية تشمل تحقيق مستويات الازدهار في المجتمع العراقي تأثر وال زال مما تقدم يتضح ان الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مرت به منذ عقود سابقة بل اصبح بكل

متغيراته تابع لها، ولعل هذا بدأ واضح مع ايران في ثمانينات القرن منذ دخول العراق حربه ان الماضي وتراجع مقدرات الاقتصاد من عجز في ميز الاعتماد على الإنتاجي وتزايد المدفوعات وتشوهات هيكله للخارج ومع قيام النظام السابق بغزو قطاع النفط وتبعيته .ان هذه المشاكل تفاقمت بعد التغيير السياسي عام 2003اذ اصبح الاقتصاد العراقي في وضع صعب بعد تدمير البنى التحتية من الجسور والمباني وعمليا ت السلب والنهب للمنشآت الحيوية وتجريدها من معداتها فان التغيير في اسعار النفط العالمية وهب وطها الحاد لمستويات متدنية ساهم في انخفاض ايرادات الموازنة العامة الخارجية للدولة بشكل كبير وعزز من المشاكل الاقتصادية التي نتج عنها والداخلي، رجي زيادة قدرة العراق على الاقتراض الخاء بحيث اصبح التشاؤم مسيطر على الواقع في امكانية اصالح الاقتصاد العراقي في ظل دولة تفتقر الى مقومات المن والاستقرار السياسي(١)

--ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تتطلب تحليل أهم السمات التي يتصف بها ومن أهمها الاتي-

١: احادية الاقتصاد واختلال بنيته

يمتاز الاقتصاد العراقي بتبعيته نحو الخارج وما يعزز ذلك اعتماده على سلعه واحده في تعزيز دخله القومي فالنفط يشكل المصدر الرئيسي للايرادات العامه في العراق وليس هنالك ملامح في الافق تشير الى امكانية التحول نحو تنويع مصادر الدخل بسبب مؤشرات داخلية وخارجية لاترغب بخروج العراق من واقعه الحالي(٢)

١د.محمد عبد صالح ، انخفاض اسعار النفط العالمية واثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م ، مجلة دراسات اقتصادية ، ٣٧ ص المصدر السابق نفسه ،ص٣٨ ٢العدد،٣٨ بيت الحكمة بغداد ، -٢٠١٨

وتمتاز صناعة النفط العراقية بضخامة الاحتياطي وقرب المورد النفطي من سطح الرض وانخفاض تكلفة انتاج البرميل مع غياب المخاطر الناجمة عن الاكتشاف النفطي، وهذه الخصائص تشكل عوامل جذب امام الشركات النفطية في مجال الأنفاق على تطوير الصناعات النفطية .وان انتاج النفط بلغ مستويات عالية وصلت الى ٢.٦ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠١ وتذبذب بين (٥.١ – ١٠.٩) مليون برميل يوميا للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) وشكلت الصادرات منها (١,٤) مليون برميل يوميا ويعود السبب الى العمليات الإرهابية وانعدام الاستقرار الأمني وتوقف اغلب المشاريع الصناعية .حيث ان النهوض بالقطاع النفطي وصولا الى مستويات انتاج تحقق الهداف المرجوة يتطلب تخصيص مبالغ كبيرة، وتشير الإحصائيات الى أن التخصيصات الاستثمارية بهذا الشأن بلغت (٤٥٠) , (٦٣٢) مليار دينار على التوالي ضمن موازنة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ولم ينفق منها سوى (١٦٠) , (١٠٨) مليار دينار للعامين المذكورين، مما يعكس عدم استخدام المورد النفطي بشكل عقلاني من قبل الحكومات المتعاقبة وتكريس موارده لبناء الاقتصاد وانما اصبح اداة لتعميق الخلافات وخلق الأزمات السياسية .ان الريع النفطي في العراق مرتبط بطبيعة الدولة والكيفية اللازمة الاستخدام، ويمكن القول ان مشكلة التنمية ال تكمن في الموارد المالية المتأتية عن تصير النفط وانما في الاستخدام اللاعقلاني .فالموازنة العامة توزع تخصيصاتها المالية بشكل غير عقلاني ، اذ ان نصيب النفقات التشغيلية يستحوذ على ساحة كبيرة من هذه التخصيصات في الوقت الذي يتطلب الآمر التصرف بالعوائد النفطية في مجالات استثمارية تعزز من متطلبات التنمية، ومن ناحية اخرى ان المورد النفطي ناضب ال يمكن الاعتماد عليه بشكل دائم وربط مصير الاقتصاد بالتغييرات الى تطرأ عليه، وهذا ما تمت ما لحظته مع اول هبوط السعار النفط العالمية ٢٠١٤ وتأثيرها على موازنة الدولة، ولذلك يتطلب الآمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنويع مصادر الدخل القومي وزيادة التشابك القطاعي لتحقيق تنمية شاملة .وكذلك يمكن ملاحظة التغيرات التي حدثت في الإيرادات النفطية حيث بلغت في عام ٢٠١٥

(٥٧.٨٩) على الرغم من هبوط الأسعار في اواسط عام ٢٠١٤ الا ان الحكومة العراقية استمرت على نهجها باعتماد ميزانية ذات عجز كبير مع تضخم الايرادات ، اما في عام ٢٠١٦ اعلنت الحكومة العراقية عن الموازنة حيث اثارت الكثير من الاعتراضات اذ اعتمدت الحكومة نفس الخطاء في عام 2015, وفي عام ٢٠١٧ ارتفع متوسط صادرات العراق من النفط الخام وقد زادت بنسبة ٣٧% مقارنة بالعام السابق، وعلى الرغم من زيادة الإيرادات فان ذلك الارتفاع يخلق المزيد من الفرص في الأنفاق(١)

2. .الاختلال في النفقات العامة : ان حجم الاستثمارات الرأسمالية ينبغي ان يعمل على تحقيق الاهداف الموضوعة للسياسة الاستثمارية وتطوير البنى التحتية، غير ان القطاعات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصاد العراقي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد، كما ان طبيعة الرؤية الاقتصادية وتوجهاتها نحو سياسة السوق والانتاج واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتوفير المناخ الأمني والتشريعي الملائم للاستثمار لم تكن بالمستوى الذي يجعل من قطاع الاستثمار الأداة الحقيقية لزيادة معدلات (2)الناتج المحلي الجمالي والمساهمة في معالجة البطالة وان قيمة النفقات التشغيلية البالغة (٦١.٣٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨ والتي شكلت ما يزيد عن٧٠% من اجمالي النفقات البالغة (86.681) مليار دولار للعام المذكور والمتبقي خصص لل

)1(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية الس نوية)٢٠٠٥_٢٠٠٦(، بغداد ، العراق ، ص٥٨ 1د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للطباعة والن شر ، عمان – الاردن ،٢٠٠٧ ص١٥١

لاستثمار الحكومي البالغ بحدود (٢٥.٣٣٥) مليار دولار، والامر نفسه ينطبق على موازنة ٢٠٠٩ اذ بقيت النفقات الاستثماريه دون مستوى الاحتياج الفعلي للنشاط الاقتصادي على الرغم من الزيادة الكبيرة في الاجمالي للنفقات وربما يعود السبب الى الزيادة التي حصلت في حجم التشغيل وما ترتب عليها من زيادات كبيرة في المرتبات الحكومية في تلك الفترة.

ان خلق بيئة امنة في العراق يتطلب استثمارات مهمة وبنى تحتية تشجع على جذب الاستثمارات الخارجية، ومن المعتقد ان الآمر يواجه صعوبة جراء الفساد الاداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة ومشاريعها الاستثمارية الذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها، اذ لا زالت اثار المشاريع المقترح تنفيذها في الفترة من (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) تندرج ضمن المشاريع المتلكئة على الرغم من صرف تخصيصاتها المالية، وان نجاح الاستثمار يرتبط بجملة من الشروط، اهمها الاستقرار السياسي والبنية التشريعية والقانونية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي ، اضافة الى توفر سوق العمالة المؤهلة علما ان الاستثمارات ال تكون ايجابية في كثير من الأوقات ولا سيما التي يتم تنفيذها في اوقاتها غير المناسبة، فهناك مشاريع ينفق عليها اموال طائلة دون ان يكون لها مردود ايجابي لخدمة المجتمع، وربما مشروع تطوير (قناة الجيش) الذي خصصت له اموال طائلة تحت اشراف امانة بغداد آنذاك والذي كان من المؤمل ان يقدم خدمة كبيرة الهالج محافظة بغداد، لا يزال ضمن المشاريع المتلكئة التي لم تنجز لحد الآن، ولو تم توظيف هذه الموال في قطاعات اخرى (القطاع الصناعي والزراعي) لوفرت فرص عمل انتاجية كبيرة وربما الإحصائيات التي تقدمها الجهات الرقابية وهيئات النزاهة تكشف لنا الكثير من المشاريع المخصصة لها الموال لغرض الاستثمار ولكنها تقع ضمن قائمة المشاريع المتلكئة والوهمية، مما يكشف في نفس الوقت حجم الفساد في قطاع الاستثمارات، ولذلك يتضح ان الهيئة الوطنية للاستثمار مطالبة اليوم بوضع جدول الأولويات للمشاريع الاستثمارية لبناء الاقتصاد وتحقيق فرص عمل للشباب العاطل عن العمل وجلب الاستثمارات الخارجية، اذ ان قانونها فيه الكثير

من الميزات التي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية مع ضمانات ربما لا تتوفر في قوانين الاستثمار للدول المجاورة، وبخلاف ذلك فان استمرار التردي في قطاع الاستثمار من الممكن ان يكون احد اسباب تردي بنية الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن(١) .

3 – تدهور قطاع الخدمات

يعد العراق من البلدان الغنية بالمورد النفطي، لكنه يعاني من قصور كبير في توفير الخدمات الأساسية (كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي)، وعلى طفيفا حصل بعد ٢٠٠٣ في تراجعت عام 2)الرغم من ان هنالك تحسنا تشغيل المرافق الخدمية والاتصالات، لكنه ما لبث ان(٢٠٠٦ ، حيث الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وشحة الماء الصافي اثر بشكل سلبي على مجمل نواحي الحياة، وفي اطار الجهود المبذولة والداعية لتحسين الواقع الخدمي سعت استراتيجية التنمية الى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام (2007_2005)الوطنية وأهمها .والقطاع الخدمي بشكل خاص

ا– العمل على بناء شبكة الكهرباء وزيادة طاقة التوليد الى المستوى الذي يؤمن عملية تجهيز الكهرباء .بشكل مستمر

.ب. اعادة تأهيل محطات ضخ المياه وإنجاز صيانة مستمرة لقنوات الري والبزل

.ج. الاهتمام بخدمات الصرف الصحي واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المياه الكيميائية

د. تعزيز شبكة التنقل والاتصالات في جميع المحافظات والاعتماد على التطورات التكنولوجية

هـ. تطوير قطاع التربية والتعليم من خلال تحديث الأنظمة التربوية وتطوير قابليات التدريسين واعادة .بناء المدارس والجامعات وتزويدها بالتقنيات الحديثة

.و. تطوير القطاع الصحي وتوفير التجهيزات الدوائية والطبية وإعادة تأهيل المستشفيات

ان هذه الاجراءات لم تجد لها طريقة للتنفيذ بسبب تردي الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي وانعكاسه على الوضع الاقتصادي .

---

1 د. نوفل قاسم علي الشهوان، 2استراتيجية التنمية الوطنية) ٢٠٠٧_ ٢٠١٠(، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، بغداد ، ،٢٠١٠ ص ٢٦

نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، نشرة تحليلات استراتيجية، الموصل، العدد)٢٣(، ٢٠٠٧ ، ص٣

4- اثر السياسة الدولية في تقلبات اسعار النفط في العراق :

١- **الاستقرار السياسي والأمني :** يؤثر الاستقرار السياسي والأمني في العراق بشكل كبير على إنتاج النفط وتصديره. أي حدث يؤدي إلى عدم استقرار أو توتر في العراق قد يؤثر على إنتاج النفط وبالتالي على أسعاره

٢- **العلاقات الدولية والعقوبات الدولية :** تأثير العلاقات الدولية على العراق، سواء كان ذلك بشكل إيجابي من خلال التعاون مع الدول الأخرى في مجال النفط أو بشكل سلبي من خلال فرض عقوبات، يمكن أن يؤثر على إنتاج وتصدير النفط وبالتالي على أسعاره

٣- **سياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) :** العراق عضو في أوبك ويشارك في السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج النفط والتصدير. قرارات أوبك بشأن مستويات الإنتاج والتخفيضات تؤثر مباشرة على أسعار النفط العالمية، وبالتالي تؤثر على أسعار النفط في العراق ايضا .

٤- **التطورات الجيوسياسية الإقليمية :** التوترات في المنطقة الشرق أوسطية، بما في ذلك تلك التي تشمل الدول المجاورة للعراق، يمكن أن تؤثر على الاستقرار والإنتاج النفطي في العراق وتؤدي إلى تقلبات في أسعار النفط .

باختصار، العوامل السياسية الدولية تلعب دوراً حاسماً في تحديد تقلبات أسعار النفط في العراق، وهذا يجعل سوق النفط متأثرًا بشكل كبير بالتطورات السياسية على الصعيدين الداخلي والدولي.

المبحث الثاني

اولا : لمحة مفاهيمي

1. مفهوم سعر النفط :

سعر النفط يقصد به القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي ان تقلبات اسعار النفط تؤثر بالدرجة المكون من (٤٢) غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية(٣) الأولى على اقتصاديات الدول المصدر للبترول وبالمقام الأول دول منظمة الأوبك، اذ انه كلما ارتفعت الأسعار شكل ذلك امرا ايجابيا على اقتصاداتها وعلى كل المؤشرات الاقتصادية فيها، كما ويعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط للفترة (٢٠٠٢_٢٠٠٨) من اهم السباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها اسواق النفط خلال (٤) هذه الفترة ومن ذلك عملت العديد من الدول على فك ارتباطها الكلي بالبترول سوى الدول المستوردة كما كان في بداية الثمانينات، او الدول المصدرة للبترول بحيث حاولت دول الأوبك التنويع من صادراتها والابتعاد عن الحادية في التصدير التي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط، من خلال تبني برامج اقتصادية عملية ل الانتقال من قطاع تصديري تقليدي اساسه المحروقات الى قطاع تصديري غير تقليدي عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي وتشجيع الخصخصة ، والاهتمام اكثر بالقطاعات البديلة عن قطاع المحروقات سواء القطاع الزراعي او السياحي، كما يمكن اللجوء لمصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والتي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا من اجل ضمان استقرار الاقتصاد في الدول النفطية، بالضافة الى ان سعر النفط يخضع لمجموعة من التقلبات وبشكل مستمر وذلك بسبب طبيعة سوق النفط الدولية والتي تتصف بعدم الاستقرار والديناميكية، مما ادى الى ان تكون اسعار النفط غير مستقرة وخاضعة للتقلبات المستمرة، مما احدث قلق على المستوى العالمي منذ اوائل القرن الماضي حتى الآن، وبالخص بعد

الارتفاعات الكبيرة خلال العامين(٢٠٠٦_٢٠٠٧) والتي بلغت ذروتها اكثر من (١٤٧ دولار / برميل) وصلت الى(١٥٠ دولار / برميل) في ٢٠٠٨، لكن سرعان ما بدأت تهاوى وبانحدار حاد حيث هبطت برميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه بسبب الزمة المالية العالمية /الى ما دونه (٤٠ دولار) التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي اثرت بشكل سلبي على الاقتصاد النفطي ومما انعكس ذلك بشكل واضح الى على سوق النفط الدولية، ومما ادى (٤) الى تراجع مستوى سعر النفط تراجعا واضحا ، وتتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فأن التقلبات في الأسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب التي تؤثر على المدادات النفطية كما ان الدول المستهلكة وبفضل التكنولوجيا سعت للبحث عن بدائل للنفط التقليدي وتمكنت فعال من حدوث ما يعرف بثورة النفط الصخري في الأوليات المتحدة الأمريكية اذ ، اضافة الى(تكنولوجيا الحفر)تمكنت من توظيف ما يعرف بعملية (تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي الأفقي) من الوصول الى النفط والغاز المحبوس بين المسامات الصخرية، وال شك في ان اغلب اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط وال سيما الدول الريعية التي تتسم بعدم تنوع هيكلها الاقتصادي تمثل ايراداتها من بيع النفط المصدر الرئيس الذي تستند عليه في تمويل برامجها التنموية، وللنفط اهمية استراتيجية ومركز رئيس للاقتصاد العراقي منذ بداية عقد العشرينات من القرن الماضي السابق، اذ تمثل الإيرادات النفطية المصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة وكذلك تساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني اذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الجمالي في العراق (٦٥%) في عام ٢٠٠٨ وبلغت نسبة مساهمة الصادرات في عام ٢٠١٤ كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى) النفطية في اجمالي الصادرات (٩٩% الإيرادات العامة (٩٧%) عام ٢٠١٣ وبلغت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج العمار والخطط .وتعد هذه النسب مرتفعة ويعزى السبب الى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي (98%)التنموية حوالي

وبما إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فأن التقلبات في اسعار النفط العالمية ستترك اثار حقيقية على الاقتصاد ففي حالة استقرار الأسعار يتطلب من الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهود الستال عوائد تصدير النفط الاستغلال المثل والسعي نحو وضع حلول كفيلة بتفعيل مصادر الدخل الأخرى غير النفطية وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كاهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي لكون الاعتماد على مورد واحد رئيس وكبير هو ايرادات النفط سلبية كبيرة (1)يعد ظاهرة اقتصادية .

2. .....مفهوم تقلبات اسعار النفط (البترول) :

يمكن تعريف تقلبات أسعار البترول على إنها حالت عدم الاستقرار المتكررة في اسواق البترول والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على اسعار برميل البترول عبر الزمن، وبناء على ما تقدم فقد تعرضت اسعار البترول في السواق الدولية لتقلبات حادة ومستمرة، بسبب طبيعة السواق البترولية التي تتسم بعدم الاستقرار، الآمر الذي انعكس على الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على العالمي ، ونظرا لكون البترول الخام سلعة دولية استراتيجية، فان حصول تغيرات كبيرة المستوى (٢) ومفاجئة في اسعاره ا على كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة، يترك اثار وتتركز هذه الآثار بزيادة ايرادات الدول المصدرة للبترول في حالت الارتفاع، وارتفاع كلف النقل والنتاج في الدول المستهلكة، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض الأسعار لكال الطرفين، وبالتالي فان جميع الدول المصدرة والمستهلكة تواجه تحديا مشترك، يتمثل بالثبات الحاد (٣) والمتكرر بأسعار النفط الخام على المستوى الدولي

3- المسار التاريخي لتقلبات اسعار النفط (البترول):

بالرجوع الى مصادر البيانات المتعلقة بأسعار البترول وفق تسلسلها الزمني، نلاحظ ان ابرز التغييرات التي شهدتها اسعار البترول كانت من عام١٩٧٣ وحتى نهاية عام،٢٠١٧ حيث نلاحظ حدوث سلسلة من التقلبات العنيفة التي طرأت على الأسعار، عندما تعرضت اسعار البترول

أ.م. د. مصطفى الكاظمي النجفي، تحليل اثر تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من) 2015 – 2003(، مجلة الرق للفلسفة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد)٣٤(، الصدار ٧-١ ، ١٩، ص٢ 2 . عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي السعار النفط الخام للمدة ١٨٦٢ – ٢٠١٠ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد) ١٨(، ٢٠١٥ ، ص١٤-١٣ 3 .عماد الدين ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة الزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد) ١٥(، العدد) ١)، ، 2013ص.٣٢١-٣٢٠

4.-العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام:

يؤثر في تحديد اسعار النفط الخام العديد من العوامل االمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة ال تخضع فقط لقوانين السوق(قوى العرض والطلب) حيث يزداد النتاج احيانا ولكن السعر يبقى ثابتا، او يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا وهكذا .ومن هذه العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي:-

أ- العوامل السياسية

ب- العوامل الاقتصادية

ج- العوامل الإنتاجية

د- العوامل البيئية

هـ- العوامل المالية

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات اسعار النفط وغالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطبع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الأخرى حتى اعتبر النفط وبسبب اهميته الدولية والاستراتيجية(سلعة مسببة للصراع)، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثير كبير في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط ، وباعتبار أن العوامل السياسية هي من اهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط ف سنختص بالحديث عنها حيث تتمثل بأن اغلب انتاج واحتياطي النفط يتركز في بقعة تكاد تكون ساخنة بين فترة واخرى ابل وهي منطقة الخليج، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الأجنبية طمعا فيما تح تويه من ثروة نفطية ضخمة، ونظرا لتناغم القرارات السياسية الغلب بلدان هذه المنطقة مع قرارات الدارة الأمريكية المعادية لروسيا وايران واللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام فقد لعب حكام هذه المنطقة وخاصة السعودية دورا في تدهور اسعار النفط من خلال زيادة المعروض من النفط الخام وبيعه بسعر منخفض الى دول اوروبا وامريكا، وبالتالي الضغط على القرار السياسي لروسيا وايران من اجل تغيير موقفهما من (١) قضايا متعددة في المنطقة وخاصة الزمة السورية ، وباعتبار أن العراق جزء مهم واساسي في منطقة الخليج فقد شملته هذه التأثيرات بشكل أو باخر.

ثانيا / اثر تذبذب وانخفاض اسعار النفط عالميا على الاقتصاد العراقي:

تأثير تذبذب وانخفاض أسعار النفط عالميًا يمكن أن يكون كبيرًا على الاقتصاد العراقي بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعائدات. إليك بعض الآثار التي قد يسببها هذا التذبذب والانخفاض:

١. **تراجع الإيرادات الحكومية** :نظرًا لاعتماد الحكومة العراقية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل ميزانيتها، فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية، مما قد يؤدي إلى عجز ميزانية أكبر وتقليص الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة.

٢. **ضغط على العملة** :قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقليل العائدات النقدية الواردة من صادرات النفط، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة ضغط العملة المحلية وتدهور قيمتها مقابل الدولار الأمريكي.

٣. **تأثير على النمو الاقتصادي** :يمكن أن يقلل التذبذب وانخفاض أسعار النفط من الاستثمارات في القطاعات الأخرى غير النفطية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

٤. **تأثير على الاستثمارات الخارجية** :قد يؤدي انخفاض الإيرادات النفطية إلى تقليل القدرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية، مما يمكن أن يزيد من ضعف العملة المحلية ويؤثر سلبًا على الاقتصاد بشكل عام.

٥. **تأثير على الإصلاحات الاقتصادية** :قد يفرض انخفاض أسعار النفط ضغطًا إضافيًا على الحكومة لتنفيذ إصلاحات هيكلية وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الشديد على النفط كمورد وحيد.

بشكل عام، يمكن أن يكون تذبذب وانخفاض أسعار النفط عالميًا عاملًا محوريًا يؤثر على الاقتصاد العراقي، وتحديات مثل هذه الظروف تتطلب استراتيجيات اقتصادية ومالية دقيقة لتقليل الضرر وتعزيز المرونة الاقتصادية.

المبحث الثالث

(الصدمات النفطية)

تعد صدمات أو تقلبات أسعار النفط الخام وتأثيرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي خلال فترة اتسمت بكثرة هذه الصدمات والتقلبات والأزمات اقليمياً ومحلياً من المواضيع ذات الأهمية العالية، لهذا تطلب والضبط الربات عالمياً والمرء التطرق لمفهوم أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة بها، و مفهوم صدمات أسعار النفط واستعراض أهم أنواع الصدمات النفطية ومعرفة أسبابها ، كما ركزت بعض مراحل الدراسة على واقع الاقتصاد العراقي وأهم المؤشرات في القطاع النفطي ، ثم بعد ذلك وصف تحليل بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية المهمة (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة، النفقات العامة، الإيرادات العامة)، ثم بعد ذلك محاو له قياس وتحليل أثر تلك الصدمات على هذه المتغيرات وبالتالي على الاقتصاد الكلي للعراق، لتجنب الآثار السلبية لهذه الصدمات والحد منها أو تقليلها، باستعمال أحدث الاختبارات القياسية والإحصائية والاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز

تعد الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي للاقتصاد، كونها تمثل إحدى أكبر العوامل المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ونظرا للدور المتعاظم الذي تلعبه الطاقة في الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من المفكرين والدارسين على مستوى دول العالم. يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأساسي للنمو الاقتصادي، فمنذ اكتشافه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩١١ تعاظم دوره، وخاصة بعدما تم اكتشاف احتياطات ضخمة منه في الخليج وشمال إفريقيا وروسيا وبحر الكاريبي، كما أثبت النقط انه أقل مصادر الطاقة تكلفة، ومنه أصبح دورة أساسيا في التنمية الاقتصادية للدول. بالمقابل ينظر إلى سوق المحروقات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة بأنه سوق غير مستقر، فقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات وعدم الاستقرار أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية، وكانت أول هذه الصدمات في أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة الحرب أكتوبر، وشهدت هذه القارة قفزة نوعية الأسعار النفط فبلغت عنبة ١١ دولار بعدما كانت لا تتجاوز أسعار النفط ٣ دولار، وشهدت كذلك أسعار النفط قفزة نوعية أخرى في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩،

حيث ارتفع سعر النفط إلى حوالي ٢٩ دولار، أما الصدمة الثالثة فكانت نتيجة غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ حيث ارتفع سعر النفط من حوالي ١٧ دولار إلى ٢٣ دولار الخلسة أسعار النفط والمارة في عام ١٩٩٨ وسجل متوسط برميل النفط حوالي ١٠ دولار نتيجة الحفاض الطلب العام وبعد هذه القارة ارتفعت الأسعار ووصلت إلى معدلات قياسية قدرت بـ ١٤٧ دولار للبرميل في ٢٠٠٨ لكس بعد هذه الفترة ويفعل الأزمة المالية العالمية الخص الطلب على النقط ومنه الخفض الأسعار حيث شهدت السنوات الموالية حتى بدايات سنة ٢٠١٤ استقرارا نسبيا في الأسعار، لكن بعد هذه القارة الخفض الأسعار مدرجة كبيرة جدا حيث بلغت أسعار النفط في ٢٠١٥ متوسط ٤٤ دولار تتأثر الجميع دول العالم بتقلبات وعدم استقرار أسعار السقط سواء كانت دولا منتجة للنفط وهي دول محدودة أو دولا مستهلكة المنقط ولو بتدرجات متفاوتة، فمن الطبيعي القول أن ارتفاع أسعار النفط يكون الصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد إيراداتها النفطية وبالتالي تأثر الموازنة العامة لديها الجانبيات، فيما يكون هذا الارتفاع في غير صالح الدول المستهلكة للنفط، حيث يزيد ارتفاع الأسعار في زيادة الأعباء المالية عليها، وبالتالي تتأثر الموازنة العامة سلبيا، أما في حالة الخافض الأسعار فيكون الوضع معاكسا تماما، مما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وبالتالي جميع الدول تواجه خطر ما يسمى بالصدمات النفطية.

و على ضوء ما سبق تبرز معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي الصدمات النفطية، وما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط و الانعكاسات المترتبة عن ذلك؟

وتكمن أهمية الموضوعة في ما يلي:

- معرفة تاريخ الصدمات النفطية.
- معرفة الأسباب والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- إظهار أهمية ومكانة النفط في الاقتصاديات المصدرة والمستوردة.
- معرفة أهم الجهود والتدابير المتخذة من قبل الحكومات والدول النفطية.

أما عن هيكل البحث فقسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية.**
- **المحور الثاني : أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط.**
- **المحور الثالث: انعكاسات انهيار أسعار النفط وسبل علاجه.**

المحور الأول: نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، وسنبرز أهم هذه المراحل:

أولا: الأزمة النفطية الأولى ١٩٧٣

١٩٧٣ أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة الحرب أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة ٧٠%.

ثانياً: الأزمة النفطية الثانية ١٩٧٩

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة ١٩٧٩، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، ووصل سعر البرميل إلى ٣٦ دولار للبرميل في سنة ١٩٨٠ ، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى ٢٧.٥ دولار للبرميل سنة ١٩٨٥.٢.

ثالثاً: الأزمة النفطية العكسية ١٩٨٦

فقد كانت بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وشجعت كل المصدرين خارج أوبك مما خفض الإنتاج ومنه صادرات نفط أوبك إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام ١٩٨٦ هبط سعر برميل النفط إلى حافة ١١.٥٧٥ دولار أميركي للبرميل رغم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٧٠ – ١٩٨٨)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة.

رابعاً: الأزمة النفطية الرابعة ١٩٩٠-١٩٩١

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية و التي ارتفعت الأسعار على أثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف ٤٠ دولار للبرميل .

خامساً: الأزمة النفطية ١٩٩٨ (أزمة الآسيوية)

في سنة ١٩٩٨ تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من ٢٥ مليون برميل يومي إلى ٢٧.٥ مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية ٥ مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود ١٢.٣ دولار للبرميل .

سادساً : ثورة أسعار النفط ابتداء من سنة ٢٠٠٤

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة ٢٠٠٤، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى ٥١ دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة ٢٠٠٨ إلى ٩٢.٧ للبرميل خلال الربع الأول ثم ١١٣.٥ دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى ٥٢.٥ دولار للبرميل خلال الربع الرابع ، ولعل السبب الرئيسي ٦ في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية .

سابعا: الصدمة النفطية الأخيرة ٢٠١٤

كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسا في استمرار تراجع أسعار النفط، فشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام ٢٠١٤ حتى بداية عام ٢٠١٥ ، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من ١٠٥.٤ دولار في حوان ٢٠١٤ إلى ٤٤.٤ دولار في جافني عام ٢٠١٥، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام ٢٠٠٨ وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة ٢٠١٥ حيث وصل سعر النفط إلى ٢٩ دولار في ديسمبر ٢٠١٥ حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد ٧ الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع .

المحور الثاني: أسباب وعوامل انهيار أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النفط له أسباب مختلفة، أبرزها العامل الاقتصادي المجرد عن الأغراض السياسية ومنها العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة صاحب العامل السياسي.

أما العامل الاقتصادي المجرد عن الغرض السياسي فيشمل:

- زيادة عرض النفط أو قلة الطلب.

- التوترات وخاصة السخونة العسكرية في المناطق النفطية وما حولها.
- المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط استيرادا وتصديرا.

أما العامل السياسي لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي فيشمل:

- زيادة الإنتاج أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي ولكن ليس الحاجة اقتصادية بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة الدول المنافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط.
- للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى.

ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

- **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط:** ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حالة حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

- **الكوارث الطبيعية:** حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.

- **الطلب والعرض على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

- **المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسين من الدول المنتجة للنفط مثل : (روسيا، كندا، والمملكة العربية السعودية ....) والدول المستوردة للنفط مثل : (الصين واليابان وغيرها)، وشركات النفط متعددة الجنسيات مثل (كأسون موبيل) وكارتل النفط مثل: (أوبك، وتجار النقط المعروفين باسم المضاربين)، وكل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط، سواء من خلال التأثير على العرض والطلب، أم عن طريق توقع تفاوت أسعار النفط خلال المضاربات فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار.

- **موضوع النفط الصخري:** مشكلة النفط الصخري هي أنه ذو كلفة عالية قد تصل إلى ٧٥ دولارا للبرميل في حين أن كلفة النفط الطبيعي لا تتجاوز ٧ دولارات للبرميل، وهذا يعني أن الدول المنتجة للنفط الصخري وعلى رأسها أمريكا ستصاب في مقتل إذا انخفض سعر النفط عن الكلفة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة عالية نسبيا على القطاع النفطي فيما تشكل القطاعات الإنتاجية الأخرى نسبة ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الجمالي مما يجعل الاقتصاد معرضا للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيرات في اسعار النفط الخام في السواق العالمية.

2. أن الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بنحو مباشر على الناتج المحلي الجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة بعد انهيار اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥.

3.تفاقم العجز المتحقق للموازنة العامة للدولة في السنوات الخيرة متأثرا بالهبوط الحاد في أسعار النفط والسيماء أن ٩٣% من الموازنة العامة يعتمد على الإيرادات النفطية.

4. أن جميع الموازنات العامة للعراق كانت دالة فقط السعار النفط وحجم الكميات المصدرة, وهنا يكمن ضعف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختال الهيكل الإنتاجي واحادية حصيلة الإيرادات العامة.

5. أن من أهم التحديات التي تواجه اعداد الموازنة العامة واقرارها من قبل البرلمان هو عدم الاستقرار السياسي والمني في البالد.

6. لعبت عوامل عديدة في التسبب بانخفاض اسعار النفط منها تخمة المعروض من النفط الخام بالسواق العالمية ,ابل ان العامل السياسي كان له الدور الكبير ايضا في هذا الانخفاض.

7. التباطؤ في عمليات الاستخراج والتصدير للنفط الخام خلال الفترة السابقة لبلد يقوم على النفط السباب اقتصادية وامنية وفنية حتى يعوض عن النقص في مدى مساهمة الجهاز الإنتاجي)الصناعة واج لتجارة(في تكوين الناتج المحلي الجمالي.

8. ان مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط اربكت الموازنة العامة وادت الى تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية امام الموازنة.

9. أن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للاقتصاد العراقي، وعليه تعتمد الموازنات العامة والإيرادات النفطية هي التي تحدد ما اذا كانت الموازنة العامة ستحقق فائضا أم عجزا.

10. تعاني الموازنة العامة للدولة من عجز مالي نتيجة الارتفاع حجم النفقات العامة مقارنة بحجم

الإيرادات، وغالبا ما يكون هذا العجز عجزا ظاهريا يغطى من خلال المدور من فائض الموازنة السابقة .

التوصيات:

1. معالجة الختالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خ دمية، سياحية.)

2. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق وتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لما يمتلكه العراق من مجموعة موارد طبيعية وبشرية ممكن أن تساعد في تكوين الناتج المحلي الجمالي.

3. اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الأنفاق الاستثماري وتعزيز بناء المؤسسات التكنولوجية والإبداعية.

4. على أصحاب القرار في العراق اخذ موضوعة خطر تقلبات اسعار النفط بنظر الاعتبار عند اعداد الموازنة العامة للدولة.

5. استخدام الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع انتاجية مستدامة واستثمار فترات تصحيح اسعار النفط الخام في تمويل المشاريع الضخمة التي يصعب تمويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة الاعتيادية.

6. دعم القطاع الزراعي وتنميته كونه اسرع النشاطات لتوفير الواردات.

7. الاهتمام بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا القطاع وتقويم الداء لمنشآته ومن ثم وضع الآليات المناسبة للنهوض به.

"المصادر :

1. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ألمجموعة الإحصائية السنوية(٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ، بغداد، العراق.

2. استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧)، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، بغداد , ٢٠٠٨.

3. استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧ – ٢٠١٠)، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , بغداد , ٢٠١٠.

4. م. سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الاقتصادي في ظل الهيمنة الريعية: الواقع الحالي والمستقبل، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجله تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد،١٦ العدد (٥٠) ، ج ،٢ 2020.

5. ابد سهام حسين البسام والمدرس المساعد سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦) ، .٢٠١٣

6. عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي السعار النفط الخام للمدة ١٨٦٢ ،٢٠١٠– مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (١٨)، ٢٠١٥.

7. د. عبد علي المعمورين، الاقتصاد العراقي، جدلية الواقع وجبرية الخارج، مجله أبحاث عراقية، العدد الأول، .٢٠٠٧

8 . عماد الدين، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، غزه، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠١٣.

9. د . محمد عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي ، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٩.

10. د. محمد عبد صالح، انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي ب عد عام ٢٠٠٣ ، مجله دراسات اقتصادية، العدد ٣٨، بيت الحكمة، العراق. ,٢٠١٨

11. د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٧.

12. ا.م.د. مصطفى ألكاظمي ألنجفي ابادي، تحليل اثر تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (٢٠٠٣_٢٠١٥) ، مجله الرق للفلسفة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٣٤) الإصدار (١_٧)،

13. 2019 .مها أحمد حسين الأنباري، تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغييرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٦.

14. د. نوفل قاسم علي الشهوان، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضروريات والمسؤوليات، نشره تحليلات استراتيجية الموصل، العدد(٢٣)، ٢٠٠٧.